



أثر الادخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر)

إعداد

د. / أماني صلاح محمود المخزنجي

دكتوراه الفلسفة

دراسات وبحوث الاقتصاد

د. / محمود أحمد المتيم

أستاذ الاقتصاد المساعد

وكيل كلية التجارة - جامعة المنوفية

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة - جامعة دمياط

المجلد الأول - العدد الأول - يناير ٢٠٢٠

أثر الادخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر)

د. / أمانى صلاح محمود المنزنجي

دكتوراه الفلسفة

دراسات وبحوث الاقتصاد

د. / محمود أحمد المطيم

أستاذ الاقتصاد المساعد

وكيل كلية التجارة - جامعة المنوفية

الملخص:

تُمثل مشكلة انخفاض المدخرات في البلدان النامية أهم العوامل التي تقف وراء انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، مما يدفعها للاعتماد على التمويل الخارجي للاستثمار وذلك أمر غير مرغوب فيه لما له من آثار سلبية على اقتصاد أي بلد بسبب الأعباء التي يتحملها، ولذا فإن المدخرات المحلية تُعدّ أمراً ضرورياً وحيوياً لتحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب، وتهدفُ هذه الدراسة إلى بيان أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في مصر حيثُ تبين من خلال الدراسة القياسية، أنّ الادخار المحلي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٧) له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير معاً، مما يُوصى بقبول الفرض الأول وهو وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر وذلك على المدى الطويل عند مستوى معنوية ١%، $t=5.2$ ، حيث بلغ معامل التحديد $R^2=97.70$ ، كما أوضحت النتائج أيضاً وجود علاقة طردية بين المتغيرين على المدى القصير عند مستوى معنوية ٥%، $f=1.78$ وذلك بوجود علاقة سببية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الادخار المحلي، النمو الاقتصادي، تقدير العلاقة.

المقدمة:

تتفق معظم الدراسات الاقتصادية الحديثة على أنّ الادخار أساس النمو الاقتصادي والتطور في كل مجتمع مُتقدم أو مُتطلع إلى التقدّم والنهضة، وما غاب الوعي الادخاري عن المجتمع إلا وعاش مُتخلف مُتأخر، فهو مصدر تمويل استثمارات الدول التي تُساهم في رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهة الاقتصادية والتي تنعكس بدورها على جوانب اجتماعية وثقافية وتعليمية وغيرها، كما أنّ تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة يُطلب توفير موارد مالية ذاتية كافية لتمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة والمساهمة في رفع معدل النمو، ولبلوغ هذا الهدف ينبغي إرساء سياسات مدروسة ومحكمة لاستغلال كل الوسائل التي من شأنها مضاعفة حجم المدخرات المحلية، كما أنّ النمو الاقتصادي المتمثل في الزيادة المستمرة في مستوى الدخل الحقيقية للأفراد أو الزيادة المستمرة في الناتج المحلي، يركز على تكوين رأسمالي ذاتي داخلي يكون مصدره الجزء غير المستهلك من دخول الأفراد، والمُتصف بكونه دائم ومُتزايد وداعم للنمو، أفضل من الاعتماد في على تكوين رأسمالي ريعي لا يُمكن تصور تدفقاته المستقبلية، مما قد ينعكس سلباً على القرارات الاستثمارية في الأجل الطويل والمتوسط.

مشكلة الدراسة:

تُمثل مشكلة انخفاض المدخرات في البلدان النامية من أهم العوامل التي تقف وراء انخفاض معدلات النمو الاقتصادي مما يدفعها للاعتماد على التمويل الخارجي للاستثمار، وذلك أمر غير مرغوب فيه لما له من آثار سلبية على اقتصاد أي بلد بسبب الأعباء التي يتحملها، ولذا فإن المدخرات تُعدّ أمراً ضرورياً وحيوياً لتحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب ومقبول (زكى، ١٩٦٦: ٢٤)، كما اعتمدت الحكومة المصرية مؤخراً برنامج طموح للإصلاح الاقتصادي بهدف معالجة نقاط ضعف الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الشامل وخلق فرص العمل، ويُركّز هذا البرنامج الاقتصادي على خفض عجز الموازنة من خلال تخفيض الدعم تدريجياً، وإدخال إصلاحات ضريبية، وتحرير سعر الصرف، بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية لتعزيز استثمارات القطاع الخاص، فهل أثرت هذه السياسات على الادخار المحلي .

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ماهي علاقة الادخار المحلي بالنمو الاقتصادي في مصر في ظل الاصلاحات الاقتصادية؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في التعرف على العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر، وكذلك بعض المتغيرات الأخرى مثل التكوين الرأسمالي الثابت، والدخل القومي، ومعدل التضخم، وأخيراً الانفاق الحكومي للتعرف على العلاقة السببية والتكاملية بينهم.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية عملية النمو الاقتصادي التي لن تنجح ما لم يُرصد لها أموال لازمة وكافية، وأنّ تحديد أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في مصر تساعد في الوصول إلى سياسات ووسائل تُمكن من التأثير على هذه المحددات بصورة تُؤدي إلى زيادة مُعدل النمو الاقتصادي، حيث اهتمت بالعوامل التي تُؤثر في النمو الاقتصادي في مصر.

فروض الدراسة:

تدور الدراسة حول فرضية رئيسية وهي:

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل والنمو الاقتصادي.
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي.

منهج الدراسة:

انتهج الباحثان كل من المنهج الاستنباطي Deductive approach ، والمنهج الاستقرائي Inductive approach بالإضافة الى المنهج العلمي الحديث الذي يعتمد على استخدام الاقتصاد القياسي في بناء وصياغة نموذج قياسي لتقدير وقياس أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٧م).

حدود الدراسة:

هناك إطارين هامين لحدود الدراسة هما:

أ- الحدود المكانية:

قام الباحثان بإجراء الدراسة على مصر، وذلك لبيان أثر كل من الادخار المحلي، والتكوين الرأسمالي الثابت، صافي الدخل القومي، الإنفاق الحكومي، ومعدل التضخم على النمو الاقتصادي.

ب- الحدود الزمانية:

قام الباحثان بدراسة أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠م - ٢٠١٧م) وكان السبب الرئيسي لاختيار هذه الفترة أنها شهدت العديد من التغير في السياسات الاقتصادية والنقدية ومنها اللجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي وتطبيق سياسات تقشفية مثل تخفيض الدعم وقصره على الفئات المستحقة له، رفع سعر الوقود والكهرباء وجعل اسعارها تتماشى مع الاسعار الواقعية، تقليص القطاع العام والاتجاه نحو الخصخصة، وفرض ضرائب إضافية ومنها الضريبة على المبيعات.

مصطلحات الدراسة:

- الادخار: saving

الادخار هو الاحتفاظ بجزء من الدخل الحالي للاستخدام في المستقبل، أو بمعنى آخر هو تراكم الأصول المالية وغير المالية في حوزة الأفراد وغيرهم من المنشآت، وفي حسابات الدخل القومي لدينا مفهومان للادخار، الأول هو صافي المدخرات والثاني يشير إلى المدخرات الإجمالية، حيث الأول عبارة عن الفرق بين الدخل الشخصي الصافي والإنفاق الشخصي مضافا إليه الأرباح غير الموزعة لمنشآت الأعمال، وزيادة الإيرادات الجارية الحكومية عن مصروفاتها الجارية، أما الادخار الإجمالي فيشمل بالإضافة إلى ما سبق مخصصات مقابل إهلاك الأصول الإنتاجية.

ويُمكن تعريفه أيضاً على أنه أيّ دخل لا يُنفق في الاستهلاك يُعتبر ادخار، وأنه يُمثل أموالاً تُخصص، وأنه يُوفر أموالاً تحل محل رأس المال، أيّ أنّ الادخار يضمن رأس المال وبدونه لا يمكن أن يكون هناك نمواً (عدلي، ١٩٨٧: ١٩٨٠)، وهو مبلغ من المال يحتفظ به صاحبه للاستفادة منه أو لاستعماله في الحالات العصبية في المستقبل أو لاستثماره في مشاريع تُدر ربحاً أو تُنتج دخلاً (غطاس، ١٩٨٥: ٢٨٨)

- النمو الاقتصادي: Economic Growth

يُعتبر النمو مفهوم كمي يُشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما (مصطفى & عبد الرحمن، ٢٠١٤: ١٦)، وهو الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الحقيقي ارتفاعاً تراكمياً عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداماً أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان " (القرشي، ٢٠١٠: ٣٦)، كما تمّ تعريفه بأنه ذلك النمو المُحقق من خلال ارتفاع معدل الادخار (Schumpeter, J. 1939)

الدراسات السابقة:

تُشير كثير من الأدبيات والتجارب الدولية في الدول النامية إلى أنّ المُدخرات والنمو الاقتصادي يرتبطان معا بعلاقة سببية في اتجاهين، حيث يتوقف الادخار على مستوى الدخل كما تُشير النظرية الكينزية، وعلى الطرف الآخر فإن الادخار يُعتبر محدداً رئيسياً في تحديد حجم الاستثمارات، ومن ثمّ فإنه يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، وهذا هو السبب في أنّ هذه العلاقة كانت موضوع دراسات لمختلف الاقتصاديين عبر الزمن، ولم تقطع نتائج تلك الدراسات بنتيجة يمكن معها اعتبار هذه العلاقة حقيقة علمية.

١- دراسة (Abual-Foul 2010) :

تمثلت أهداف هذه الدراسة في التعرف على تأثير الادخار على النمو الاقتصادي في المغرب وتونس. وكان منهج الدراسة المُستخدم في التعرف على العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي على المدى الطويل هو المنهج العلمي الحديث المُمثل في اختبار (ARDL) بالإضافة إلى اختبار إنجل جرانجر Granger لفحص العلاقة السببية بين المتغيرين.

كما دارت الدراسة حول فرضية واحدة وهي:

- تُوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الادخار المحلي و النمو الاقتصادي في المغرب وتونس.

وجاءت نتائج الدراسة كالتالي:

كشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود علاقة بين الادخار ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل في حالة المغرب، بينما في حالة تونس، يبدو أنّ مثل هذه المتغيرات ليس لها علاقة طويلة الأمد. عند فحص علاقة السببية بين الادخار والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بواسطة اختبار Granger. جاءت النتائج ثنائية الاتجاه في حالة المغرب، بينما في حالة تونس تُظهر النتائج دعم جرانجر السببية بين الادخار والناتج المحلي الإجمالي.

بـ دراسة (أدم، ٢٠١٥) وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على:

- العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في السودان.
 - العلاقة بين سعر الصرف، الدخل المتاح، الاستثمار والنمو الاقتصادي في السودان.
 - العلاقة بين الانفاق الحكومي، التضخم والنمو الاقتصادي في السودان.
- فرضيات الدراسة:** تمثلت فرضيات الدراسة في الآتي:
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في السودان.
 - هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي في السودان وسعر الصرف، الدخل المتاح والاستثمار.
 - توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي في السودان والانفاق الحكومي، التضخم.

منهج الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال عرض الدراسات السابقة في الكتب العلمية والدوريات المتخصصة والمقالات في مجال الادخار والنمو الاقتصادي في السودان بغرض التعرف على المحددات الرئيسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي في السودان وتحليل ما توصلت إليه من نتائج، وكذلك استخدام المنهج العلمي الحديث في قياس أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال نموذج مُقترح وفقاً للعلاقة الرياضية على النحو التالي:

$$EG = B_0 + B_1SAV + B_2GE + B_3INF + B_4DI + B_5I + B_6EX$$

حيث أن: SAV = الادخار المحلي ، GE = الانفاق الحكومي ، INF = معدل التضخم،

DI = الدخل المتاح ، I = الاستثمار ، EX = سعر الصرف.

وجاءت نتائج الدراسة كما يلي:

أوضحت النتائج أنّ العلاقة بين النمو الاقتصادي والادخار المحلي في السودان علاقة عكسية، وهي تخالف النظرية الاقتصادية، ففي بعض سنوات الدراسة يكون فيها الادخار المحلي سالب ومعدل النمو الاقتصادي مُوجب مما يعني لجوء الجهات المسؤولة إلى مصادر إيرادات أخرى مثل التمويل بالعجز والاقتراض من الخارج أو الداخل لتغطية الفجوة، أنّ تطبيق النظرية الاقتصادية بصورتها المعروفة لا تنطبق في السودان خلال فترة الدراسة.

ج. دراسة (دحو & صديقي، ٢٠١٩):

▪ وقد هدفت الدراسة إلى بيان أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٧)

منهجية الدراسة: وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض

الادخار في الفكر الاقتصادي، كما اعتمدنا المنهج الإحصائي الوصفي عند البحث في

أثار الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال اختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل جرانجر ذات الخطوتين، والتي تستلزم المرور بمرحلتين (تقدير العلاقة طويلة الأجل، فدراسة استقرارية سلسلة بواقي، وذلك تقدير العلاقة طويلة الأجل، ومن ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ecm) بالاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية التي يوفرها برنامج Eviews 9.

كما جاءت نتائج الدراسة كما يلي:

لقد تبين لنا من خلال هذه الورقة البحثية والتي تتضمن الدراسة التطبيقية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي، كما أثبت التحليل ذاته وجود علاقة سببية تتجه من الادخار المحلي نحو النمو الاقتصادي على المدى البعيد، ووجود سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي نحو الادخار في الأجل القصير، أي أنّ النمو الاقتصادي يُسبب الادخار المحلي وليس العكس (اختبار سببية جرانجر).

مساهمة الدراسة الحالية:

وتتمثل مساهمة الدراسة الحالية في تغطية عدة فجوات هي:

- **فجوة زمنية:** حيث أنّ الدراسة الحالية تتناول فترة زمنية حديثة وفقاً لآخر البيانات المتاحة.
- **فجوة مكانية:** حيث تناولت الدراسة الحالية مصر.
- **فجوة قياسية:** حيث أنّ الدراسة الحالية وضعت نموذج قياسي يتضمن متغيرات إضافية أغفلتها الدراسات السابقة مثل صافي الدخل، الانفاق الحكومي، والتكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مُعدّل التضخم.
- استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج العلمي الحديث في قياس العلاقة بين المتغيرات.

أولاً: الادخار في الفكر الاقتصادي:

يُعتبر الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، حيث يكمن في اقتطاع جزء من الدخل وتكوين احتياطي يُمكنه أن يفيد الاستثمار أو الاستهلاك الآجل، ففضيلة الادخار من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي كركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية، فهو ضروري لتوفير رؤوس الأموال الضرورية لتنفيذ أي برنامج استثماري لإحداث دفعة قوية في النمو الاقتصادي، لذا نحاول من خلال هذا المحور إلى التطرق إلى مفهوم الادخار وأهميته في الفكر الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

١. مفهوم الادخار:

يُعرّف الادخار بأنه عبارة عن الاحتفاظ بقسط من الدخل المتاح احتياطياً للظروف، ونظراً لأهمية الادخار في التنمية الاقتصادية والدور المهم الذي يلعبه في تحريك الدورة الاقتصادية، تعددت مفاهيمه وتباينت بحيث أصبح من الصعب إيجاد تعريف واحد له، وسنحاول تعريفه من وجهة نظر أهم مدارس الفكر الاقتصادي (خلادي، ٢٠١٢: ٥٦).

أ. المدرسة الكلاسيكية:

يرى أصحاب هذه المدرسة ابتداءً من آدم سميث إلى جون باتيست ساي بأنّ الادخار من العمليات التي يعتمد عليها في الاستهلاك المستقبلي بذل الاستهلاك الحاضر ومجموع الأصول النقدية، وهم بذلك يأخذون في الاعتبار الممتلكات (الإرث) المالية أو الحقيقية في تكوين الادخار.

ب. المدرسة النيو كلاسيكية:

يرى أنصار هذه المدرسة أن امتناع المستهلكين من شراء منتج لا يُقلل شيء من قدهم وإنما يرفع من اكتنازهم وعلى رأسهم فالراس^(١)، ويرى فالراس أن لكل سعر فائدة محتمل، ما يقبله من مدخرات الأفراد على استثماره في أصول جديدة وأن سعر

(١) هو عالم اقتصادي فرنسي وواضع نظرية التوازن العام في الاقتصاد.

الفائدة هو المتغيرة الذي يعادل بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي (زيتوني، ٢٠١١ :١٥)، أما ألفريد مارشال^(٢) فإنه يرى أنّ هناك عنصرين مؤثرين في حجم الاحتياطات المرغوبة، تتمثل في أهمية كل من الدخل والثروة، ويؤكد على أن سعر الفائدة هو ثمن استخدام رأس المال في السوق، وأنّ السعر يميل إلى التوازن عندما يتعادل الطلب الكلي لرأس المال مع العرض الكلي لرأس عند سعر معين، ويصل الفكر النيو كلاسيكي إلى تلخيص (ساسية، ٢٠٠٩ :٢) مشكلة النمو والتشغيل الكامل في مشكلة الادخار، وضرورة الاهتمام بتكوين الادخار لتمويل النمو والتشغيل الكامل (ساسية، ٢٠٠٩ :٧) .

المدرسة الكينزية: وعلى رأسها المفكر الاقتصادي كينز حيث يُعتبر أنّ الادخار ما هو إلا ذلك الجزء المتبقي من الدخل الذي لم يستهلك، ويرى كينز أنّ الادخار يتوقف على عاملين، أساسين حددهما كينز في الدخل الشخصي والميل للاستهلاك.

$$\text{أي أن الدخل} = \text{الاستهلاك (C)} + \text{الادخار (S)}$$

وبالتالي فإنّ الادخار يُعتبر استهلاكاً مؤجلاً، فالمُحددات التي تُؤثر في الاستهلاك هي نفسها التي تُؤثر فيه أيضاً، ومن خلال التعاريف السابقة للادخار يُمكن استنتاج ما تمّ الاتفاق عليه من طرف المدارس الاقتصادية الآخذة فيه، وهو الامتناع عن جزء من الدخل المتاح وتوجيهه نحو الاستثمار في إنتاج السلع والخدمات والتي تأخذ بدورها طريقها للإنتاج، وأتت عملية اقتصادية يقوم بها الفرد كما تقوم بها الدولة، وهو بذلك يصبح ضرورة حتمية لتكوين رأس المال الذي يُستخدم في عملية الإنتاج، وبمعنى آخر يصبح الادخار ضرورة للتمويل (زيتوني، ٢٠١١ : ٥٥)

٢. الأهمية الاقتصادية للادخار:

يؤدي الادخار دوراً هاماً وفعالاً في تمويل الاستثمارات، فهو وسيلة من وسائل سد الحاجة ومواجهة الأزمات الطارئة، وتقع مسؤوليته على الأسرة والدولة، كما يُعتبر

(٢) ألفريد مارشال إنجليزي الأصل شغل منصب بروفيسور في ٥٨١٩ - ٥٩٩١ الاقتصاد السياسي، بجامعة كامبردج.

نظام اقتصادي ومالي يُمكن من خلاله تلبية رغبات الأفراد واحتياجاتهم الآنية والمستقبلية خصوصا في حالة الأزمات أيّ كان نوعها، ويُعتبر واحد من أهم وسائل تحسين المعيشة وزيادة الثروة، ويُمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للادخار في التالي (زيتوني، ٢٠١١ : ٥٧):

- السماح للسلطات العمومية بتمويل المشروعات التنموية.
- تحقيق أرباح وعائدات تنمي الاقتصاد الوطني لأنّ الأموال المدخرة موجهة إلى الاستثمار.
- الحد من ارتفاع الأسعار أي محاربة التضخم وزيادة من عرض السلع والخدمات.
- خلق تنمية اجتماعية كامتصاص البطالة وتحسين مستوى الخدمات لأنّ الادخار موجه إلى الاستثمار.
- الحد من الاستهلاك الترفي والبخي مما يؤدي إلى استقرار اجتماعي من خلال مواجهة المشكلات المستقبلية.
- توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية من دون إصرار الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب ووسائل التمويل التوسعية التي تؤدي إلى زيادة حدة التضخم (مولود، ٢٠٠٧: ١٨).

٣. علاقة الادخار بالنمو الاقتصادي:

إنّ النمو الاقتصادي لا يُعبّر عنه بالضرورة بما يُنتج ، لكن بما هو قادر على إنتاجه (مولود ، ٢٠٠٧ : ١٧) ، فالنمو الاقتصادي يعني التغيير بالزيادة المتواصلة في الناتج المحلي الإجمالي بصفة عامة، وفي نصيب الفرد من هذا الناتج بصفة خاصة (القريشي، ٢٠٠٧ : ١٨٨) ، وانطلاقاً من هذا المفهوم للنمو الاقتصادي ومفهوم الادخار المتمثل في الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق الاستهلاكي والموجه نحو الاستثمار وتكوين رؤوس الأموال والذي يخضع لمحددات منها نمو في معدلات نمو الدخل الحقيقي وبالتالي النمو الاقتصادي (زيتوني، ٢٠١٠ : ٥)، فالعلاقة بين الادخار والنمو (تتمثل إذن في العلاقة الطردية، فكلما ازدادت معدلات الادخار الذي يوجه بدوره

إلى الاستثمار هذا يؤدي إلى حدوث زيادة في معدل النمو الاقتصادي (سلامي، ٢٠١٢: ٣٦) ، لذلك على الدول أن تسعى جاهدة بوضع سياسات مصرفية ومالية فعّالة ومرنة من أجل تشجيع الأفراد على الادخار وامتصاص كل النقود التي هي خارج الدورة الاقتصادية (الاكتناز).

ثانياً: بعض مؤشرات النمو الاقتصادي في مصر:

١. تطور الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧):

يتضح من الجدول التالي أنّ الناتج المحلي الاجمالي اتجه نحو التزايد خلال تلك أكبر قيمة له، بمتوسط فترة قدره ٨٨١٦٢٩,٧١ مليون جنيه، وانحراف معياري قدره ٨٩٢٢٧٢ بينما بلغ معدل النمو المركب خلال هذه الفترة ٤,٦٨%، كما اتجه متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أيضاً للتزايد خلال هذه الفترة حيث كان ١٧٠٦,٧ جنيه عام ١٩٩٠ وهي أقل قيمة له، ثم ارتفع ليصل إلى ٣٥٥٩٠,٢ جنيه عام ٢٠١٧ وهي أعلى قيمة له خلال الفترة، ومتوسط فترة قدره ١٠٣٩٦,٧ جنيه، ومعدل نمو مركب يصل إلى ٣,٩٤% سنوياً.

جدول (١)

الناتج المحلي الإجمالي لمصر بالمليون جنيه خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

العام	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون جنيه	معدل النمو السنوي %	عدد السكان نسمة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجنيه	الادخار كنسبة من الناتج المحلي %
1990	97991	-	57412215	1706.8	31.7
1991	123010	25.5	58752390	2093.7	34.9
1992	152100	23.6	60035536	2533.5	35.5
1993	169704	11.6	61275601	2769.5	31.6
1994	191355	12.8	62495745	3061.9	23.9
1995	223065	16.6	63714386	3501.0	22.2
1996	250839	12.5	64933456	3863.0	18.8
1997	276426	10.2	66151117	4178.7	17.7
1998	295252	6.8	67378056	4382.0	19.0
1999	312044	5.7	68626664	4547.0	18.9
2000	332218	6.5	69905988	4752.4	17.6
2001	360448	8.5	71226940	5060.6	18.1
2002	389319	8.0	72590118	5363.3	18.9
2003	433412	11.3	73981942	5858.3	19.2
2004	490664	13.2	75381899	6509.0	22.0
2005	545847	11.2	76778149	7109.4	21.8
2006	617700	13.2	78159048	7903.1	23.0
2007	744809	20.6	79537253	9364.3	23.6
2008	895515	20.2	80953881	11062.0	23.6
2009	1042250	16.4	82465022	12638.7	16.8
2010	1206640	15.8	84107606	14346.4	18.0
2011	1371080	13.6	85897561	15961.8	16.9
2012	1656570	20.8	87813257	18864.7	12.9
2013	1843770	11.3	89807433	20530.3	13.7
2014	2101900	14.0	91812566	22893.4	11.9
2015	2443900	16.3	93778172	26060.4	9.6
2016	2708300	10.8	94688681	28602.2	9.7
2017	3409504	25.9	95 798 827	35590.2	10.4

source :<http://egypt.opendataforafrica.org/IMFWEO2014Oct/imf-world-economic-outlook--2018>.

٢. تطور الدخل القومي الاجمالي (GNI) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧):

يُمكن تعريف الدخل القومي الاجمالي على أنه الناتج المحلي الاجمالي مضافاً إليه صافي عوائد عوامل الدخل من الخارج (الكتاب الإحصائي، ٢٠١٦)، كما عرّفه Todaro على أنه الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة إلى دخل العوامل المستحقة للمقيمين في الخارج، مطروحاً منه الدخل المكتسب في الاقتصاد المحلي المستحق للأشخاص الأجانب (Todaro & Stephen, 2015:16)، ويتضح من الجدول التالي أنّ الدخل القومي الاجمالي اتجه نحو التزايد خلال تلك الفترة، حيث بلغ ٩٥٤٨٠ مليون جنيه عام ١٩٩٠م وهي أقل قيمة له، ثم ارتفع ليصل إلى ٣٦٠٤٤٨ مليون جنيه عام ٢٠١٧م وهي أكبر قيمة له، بمتوسط فترة قدره مليون جنيه، وانحراف معياري قدره ٨٤٧١٥٩,٣ بينما بلغ معدل النمو المركب خلال هذه الفترة ١,٧٢%، وبالنسبة لنصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي كان يتجه نحو التزايد أيضاً حيث بلغ ١٦٦٣,٠٦ جنيه عام ١٩٩٠، ثم ارتفع ليصل إلى ٣١٨٨٧ جنيه عام ٢٠١٧م، بمتوسط فترة قدره ١٠١٨٦,٨ جنيه، ومعدل نمو متوسط يصل إلى ٣,٠٧% سنوياً.

جدول (٢)

الدخل والادخار القومي الاجمالي لمصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧) بالمليار جنيه

العام	الدخل القومي الاجمالي بالمليار	معدل نمو الدخل %	عدد السكان نسمة	نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي بالجنيه	الادخار القومي الاجمالي	الادخار % من الدخل القومي
1990	6.26623E+11	4.3	57412215	10914.4	30353.4	32%
1991	6.54261E+11	4.4	58752390	11135.9	39293.9	32%
1992	6.82683E+11	4.3	60035536	11371.3	49346.6	33%
1993	7.0218E+11	2.9	61275601	11459.4	49082.0	29%
1994	7.29601E+11	3.9	62495745	11674.4	41871.6	22%
1995	7.64467E+11	4.8	63714386	11998.3	45376.6	20%
1996	8.03413E+11	5.1	64933456	12372.9	43016.7	17%
1997	8.47532E+11	5.5	66151117	12812.1	47162.5	17%
1998	8.97677E+11	5.9	67378056	13323.0	54489.2	18%
1999	9.47988E+11	5.6	68626664	13813.7	58121.5	19%
2000	1.00746E+12	6.3	69905988	14411.6	59802.8	18%
2001	1.04454E+12	3.7	71226940	14665.0	64799.4	18%
2002	1.07115E+12	2.5	72590118	14756.2	71627.8	19%
2003	1.10308E+12	3.0	73981942	14910.1	80111.2	19%
2004	1.14902E+12	4.2	75381899	15242.7	106720.2	22%
2005	1.18961E+12	3.5	76778149	15494.1	117589.4	22%
2006	1.28098E+12	7.7	78159048	16389.4	141907.8	23%
2007	1.37721E+12	7.5	79537253	17315.2	175422.8	23%
2008	1.47465E+12	7.1	80953881	18215.9	211548.5	23%
2009	1.53221E+12	3.9	82465022	18580.1	175543.8	17%
2010	1.57881E+12	3.0	84107606	18771.3	216608.8	18%
2011	1.59627E+12	1.1	85897561	18583.5	231284.2	17%
2012	1.63586E+12	2.5	87813257	18628.8	215598.2	13%
2013	1.66704E+12	1.9	89807433	18562.4	254505.7	14%
2014	1.71921E+12	3.1	91812566	18725.2	253180.3	12%
2015	1.80666E+12	5.1	93778172	19265.3	233528.9	10%
2016	1.89228E+12	4.7	94688681	19775.4	262916.7	10%
2017	1.96048E+12	3.6	95798 827	20096.5	359790.1	12%

source : http://www.Elbank_Eldawly.Data.Country.eg. Com

٣. الادخار القومي الاجمالي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧): National saving

يُشير الجدول السابق إلى أنّ الادخار القومي الاجمالي قد اتجه نحو التزايد خلال تلك الفترة ، حيثُ بلغ حوالى ٣٠٣٥٣,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٠ وهى أقل قيمة له، ثم ارتفع ليصل إلى ٣٥٩٧٩٠,١ مليون جنيه عام ٢٠١٧ وهى أكبر قيمة له، بمتوسط فترة

قدره ١٦٤,١٠٧,١٣١ مليون جنيه، وانحراف معياري قدره ١٧٦٣٠,٥٨، بمعدل نمو مُركب قدره ١,٥٣ %، كما يتضح تناقص نسبة الادخار كنسبة من الدخل القومي على مار السلسلة الزمنية حيث بلغت أعلى قيمة له ٣٣% عام ١٩٩٢م وهى الفترة التى تلقت فيها مصر قرضاً من صندوق النقد الدولي، كما انتعشت الموازنة العامة بفعل المنح التى تلقتها مصر خلال هذه الفترة بفعل تحالفها مع القوات العربية والدولية في حرب العراق.

٤. تطور الميزان التجاري المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧):

يُعانى الميزان التجاري المصري من العجز الدائم كما نلاحظ من الجدول التالي (٣) وذلك لزيادة قيمة إجمالي الواردات عن قيمة إجمالي الصادرات على طول فترة الدراسة، فعلى الرغم من الزيادة المتحققة في قيمة إجمالي الصادرات المصرية من السلع والخدمات والتي قدّرت بحوالي ٢١٥٢٥ مليون جنيه عام ١٩٩٠، ثم ارتفعت لتصل إلى ٤٥٥٢٣٩ مليون جنيه عام ٢٠١٧م، و بمتوسط فترة قدره ٤٧٦٨٣,٠٢ مليون جنيه، وانحراف معياري قدره ١٢٩٩٨,٧ ومعدل نمو مركب قدره ١,٦ %، إلا أنه قابلت هذه الزيادة زيادة في الواردات المصرية حيث زادت من ٣٥١٢٤ مليون جنيه عام ١٩٩٠م، لتصبح ١٠٩٥٧٢٨ مليون جنيه عام ٢٠١٧م، بمتوسط فترة قدرها ٦١٧٢٦,٦ مليون جنيه، وانحراف معياري قدره ١٥١٢٣,٦ ليكون ذلك عجزاً واضحاً في الميزان التجاري المصري بلغ متوسطه - ١١٥٢٦٠,٥١ مليون جنيه، وانحراف معياري ٥٣٤٦,٦، أما بالنسبة لنسبة تغطية الصادرات للواردات نجد أنّ الاتجاه العام خلال الفترة هو وجود فجوة في نسبة التغطية، حيث تعجز الصادرات عن تغطية الواردات بشكل كلى، وإثماً بنسبة معينة بلغت أقصاها عام ١٩٩٣ بنسبة ٨٦% وأدناها عام ١٩٩٠ بنسبة ٦١% وبالنسبة لباقي الفجوة إنها إما أن تمول من الاستثمار أو من الاقتراض، ومن الملاحظ أنه على الرغم من تخفيض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار إلا أنه لم يتحسن الميزان التجاري المصري، بل يزيد عجزه ويُمكن إرجاع ذلك إلى زيادة معدل التضخم في مصر بالمقارنة بمعدل التضخم لدى شركائها التجاريين، ولذلك ينبغي تخفيض معدل التضخم في مصر للاستفادة من تخفيض سعر الصرف الاسمي للجنيه في تحسين الميزان التجاري المصري (حلمي، ٢٠١٥ : ٢٥).

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧):

Net Foreign Direct Investment Flows (FDI)

يشير الجدول التالي إلى أنّ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر قد كانت متذبذبة خلال تلك الفترة، حيث بلغت حوالى ١١٣٧,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٠م، ثم انخفضت عدة مرات منها في عام ١٩٩٧م مسجلة ٣٠٠,٢ مليون جنيه وهى أقل قيمة له على أثر تأثرها بالأزمة المالية الآسيوية، ثم ارتفع ليصل إلى ٤٢٨٩,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٠م وهى أعلى قيمة له خلال الفترة، ثم انخفض إلى ٢٠٢٥,٨ مليون جنيه عام ٢٠٠١م، ثم انخفضت عدة مرات أعنفها خلال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي تميزت بعدم الاستقرار السياسي حيث بلغت -٢٨٦٥,٦ مليون جنيه وهى أقل قيمة خلال تلك الفترة، ثم ارتفع ليصل إلى ١٣١٤٤٣,٢ مليون جنيه عام ٢٠١٧م وهى أكبر قيمة لها، بمتوسط فترة قدره ٤١١١٠,٦١ مليون جنيه، بانحراف معياري قدره ٣٣٦٦٦,٦٣، بينما بلغ معدل النمو المركب خلال هذه الفترة ٥,٣ %.

وكما يتضح من الجدول التالي أنّ نسبة تمويل الاستثمار لسد العجز في فجوة التجارة الخارجية قد زادت بصورة واضحة خلال هذه الفترة، حيث ساهمت بقدر كبير في تمويل عجز فجوة التجارة الخارجية، فقد بلغت أكبر نسبة تمويل لفجوة التجارة الخارجية ٥٢٨,٣٧ % عام ٢٠٠٤، وأقل نسبة تمويل ٥,٠٧ % عام ٢٠١١ ويمكن إرجاع ذلك لأثر ما سُمى بثورات الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة العربية، وخاصة ثورة ٢٥ من يناير التي هزّت الاقتصاد المصري بغير هوادة والتي مازالت تعاني منها مصر حتى الآن، ولقد استطاعت مصر بالكاد تحقيق ٥٤,٤٣ نقطة من أصل ١٠٠ نقطة في مؤشر ممارسة الأعمال Doing business الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠١٦م، حيث حصلت مصر على المركز رقم ١٣١ من أصل ١٨٠ دولة، وهو ما يشير إلى سوء استغلال من سوق كبير واعد (الاقتصاد المصري، ٢٠١٦ : ٢٥)، وقد قامت مصر في تهيئة مناخ الاستثمار لديها وذلك بتطوير تشريعات الاستثمار حيث أجرت الحكومة تعديل شامل على قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بموجب القانون رقم ١٧ لعام ٢٠١٥م والصادر قبل بدء انعقاد المؤتمر الاقتصادي الدولي في مدينة شرم الشيخ بيوم واحد لكي تعلن مصر من خلال المؤتمر عن بدء مرحلة جديدة من النشاط (بهاء الدين، ٢٠١٦ : ٢٥)

جدول (٤)

صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمليون جنيه خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٧م)

نسبة تمويل الاستثمار لسد العجز في فجوة التجارة الخارجية	معدل نمو العجز التجاري %	صافي الميزان التجاري	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي %	معدل التغير السنوي %	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون جنيه	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون جنيه	العام
8.37	-	-13599	1.16	-	1137.7	97991	1990
8.01	-27.1	-9916	0.65	-30.2	793.9	123010	1991
12.90	19.2	-11819	1.00	92.0	1524.7	152100	1992
56.05	-38.9	-7217	2.38	165.3	4044.8	169704	1993
36.55	45.4	-10497	2.01	-5.1	3836.7	191355	1994
17.59	9.4	-11481	0.91	-47.4	2019.0	223065	1995
17.53	7.2	-12309	0.86	6.9	2158.3	250839	1996
2.43	0.4	-12354	0.11	-86.1	300.2	276426	1997
14.64	101.4	-24884	1.23	1113.6	3643.8	295252	1998
15.77	-7.8	-22934	1.16	-0.7	3617.0	312044	1999
22.85	-18.1	-18774	1.29	18.6	4289.4	332218	2000
15.90	-32.2	-12738	0.56	-52.8	2025.8	360448	2001
21.27	7.4	-13684	0.75	43.7	2910.8	389319	2002
30.97	-67.2	-4485	0.32	-52.3	1389.0	433412	2003
528.37	-156.4	2530	2.72	862.4	13367.8	490664	2004
360.46	-440.6	-8618	5.69	132.4	31064.7	545847	2005
316.04	111.4	-18218	9.32	85.3	57577.0	617700	2006
191.31	87.2	-34105	8.76	13.3	65247.6	744809	2007
102.74	47.2	-50206	5.76	-20.9	51579.4	895515	2008
53.74	37.9	-69249	3.57	-27.9	37212.8	1042250	2009
56.73	-8.6	-63281	2.98	-3.5	35899.5	1206640	2010
5.07	-10.6	-56571	-0.21	-108.0	-2865.6	1371080	2011
27.54	134.4	-132622	2.20	-1374.6	36524.1	1656570	2012
24.81	-11.1	-117870	1.59	-19.9	29240.1	1843770	2013
18.17	52.4	-179600	1.55	11.6	32641.9	2101900	2014
25.71	15.4	-207200	2.18	63.2	53263.5	2443900	2015
32.44	20.9	-250500	3.00	52.6	81273.9	2708300	2016
20.52	155.7	-640489	0.04	61.7	131443.2	3409504	2017

Source: unctad.org/en/pages/asp

ثالثاً: قياس أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في مصر:

قام الباحثان باتباع منهج الاقتصاد القياسي التقليدي والحديث فوفقاً للمنهج القياسي التقليدي تقوم بتوصيف النموذج المقترح في ضوء النظرية الاقتصادية في هذا الصدد ، والدراسات القياسية السابقة فضلاً عما تراه ملائماً لطبيعة هذه الدراسة ، ثم تقوم كمرحلة ثانية بتقدير علاقات النموذج حيث تحدد طريقة القياس الملائمة وفقاً للاقتصاد القياسي الحديث من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وبناء على درجة استقرارها يتم تحديد طبيعة النموذج الملائم ومن ثم تتم عملية صياغة النموذج ، ثم يتم في المرحلة الثالثة اختبار وتقييم النتائج في ضوء المعايير الاقتصادية ، ثم المعايير الاحصائية ، ثم المعايير القياسية ، وهو ما قام به الباحثان على النحو التالي :

١. صياغة النموذج القياسي:

تعدُّ صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه.

أ. المتغير التابع: يتمثل في النمو الاقتصادي (EG) Economic Growth:

يُعرف النمو الاقتصادي على إنه " تلك الزيادة المُحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد (Adams, 2002) ويعكس المعيار الحقيقي لمستوى التقدم الاقتصادي والرفاه. يمكن تعريف الناتج المحلي الاجمالي على أنه القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة (Jochumzen,2010)، و يعبر عنه بكمية السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما في فترة زمنية محددة (سنة)، وهو يمثل نفقات الدولة على جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال عام بالأسعار السوقية (Stephen,2010) .

ب-المتغيرات المستقلة: وتتمثل في الآتي:

١- الادخار المحلي: (SAV) Saving يعرف بأنه الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك بغرض الاستثمار.

٢- **معدل التضخم:** Inflation rate (INF) هو الارتفاع المستمر في الرقم العام للأسعار وليس زيادة الأسعار، فالتضخم هو معدل التغير النسبي للرقم القياسي للأسعار.

٣- **صافي الدخل:** Net national income (NI).

٤- **الإنفاق الحكومي:** Government Expenditure (GX) هو ما تصرفه الحكومة من معونات مضافاً لها قيمة الإنفاق على البنية التحتية وما يصرف لدعم المناخ الاستثماري العام. نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي تشير زيادة حجم الإنفاق الحكومي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الصرف الحكومي المفرط يعيق النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى زيادة عجز الموازنة الحكومية وإلى زيادة الضرائب مستقبلاً فتتخفص دخول الأفراد، ومن ثم يخفض الطلب على السلع والخدمات، فينخفض الادخار وبالتالي ينخفض الاستثمار و بالتالي تتأثر عملية النمو الاقتصادي.

٥- **التكوين الرأسمالي الثابت:** Fixed capital formation (FC) هو مصروفات الاستثمار الفعلي الذي يهدف إلى زيادة أرصدة الأصول غير المالية غير أن جزءاً من إجمالي تكوين رأس المال يوجه كي يحل محل الأصول الثابتة التي تستخدم في الإنتاج، وتمثل الزيادة الاقتصادية في الأصول الثابتة إجمالي تكوين رأس المال ناقصاً استهلاك رأس المال الثابت (Handbook, 2006).

$$EG = b_0 + b_1 SAV + b_2 GX + b_3 INF + b_4 NI + b_5 FC + UI$$

حيث أن: EG = النمو الاقتصادي، SAV = يمثل الادخار المحلي، INF = التضخم
NI = صافي الدخل القومي، FC = التكوين الرأسمالي الثابت، GX = الإنفاق الحكومي.

b0, b1, b2, b3, b4, b5, تمثل معاملات النموذج، ويلاحظ أن النموذج القياسي ذا طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ UI، الذي ينبوع عن بعض التغيرات التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي لكن يعصب قياسها.

السلاسل الزمنية لمؤشرات النمو الاقتصادي في مصر: يقوم الباحثان فيما يلي

بعرض التطور الزمني لمؤشرات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ – وحتى ٢٠١٧م)

جدول رقم (٥)

مؤشرات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

Inflation rate	Govexp	GDP CAPITA	Gross domestic savings	Gross domestic savings (% of GDP)	Gross capital formation (% of DP)	Net National income	GDP growth	Gross capital formation growth	Years
17.7	11.38	1522.2	13617490938	16.70	28.91	6.73E+10	5.67	2.36	1990
16.1	11.11	1504.2	13058786574	15.82	23.73	7.77E+10	1.13	-20.32	1991
18.4	10.42	1537.9	14848675142	16.97	19.48	8.45E+10	4.47	-3.89	1992
8.4	10.31	1550.5	14730505162	15.59	19.85	8.63E+10	2.90	-5.14	1993
8.4	10.29	1580.7	12417437485	15.14	20.63	9.13E+10	3.97	10.42	1994
11.4	10.54	1622.4	13381486759	15.00	20.15	9.58E+10	4.64	12.02	1995
7.1	10.37	1671.4	12681809434	12.69	18.13	9.91E+10	4.99	8.80	1996
9.9	11.32	1730.7	13912248673	11.51	17.56	1.06E+11	5.49	10.53	1997
2.4	11.31	1793.9	16082998819	12.00	21.50	1.12E+11	5.58	15.41	1998
0.9	11.61	1867.9	17139918490	13.36	21.62	1.16E+11	6.05	16.59	1999
3.9	11.2	1950.5	17555483194	12.94	19.55	1.24E+11	6.37	8.30	2000
1.9	11.32	1982	17637297823	13.41	18.26	1.34E+11	3.54	-2.18	2001
3.2	12.59	1991.3	16607415998	13.64	18.00	1.37E+11	2.39	5.54	2002
6.8	12.67	2016.2	15911807514	14.30	16.89	1.38E+11	3.19	-8.86	2003
11.7	12.75	2059.7	17338497436	15.58	16.94	1.4E+11	4.09	6.21	2004
6.2	12.74	2112.7	19584202243	15.71	17.98	1.41E+11	4.47	10.81	2005
7.4	12.29	2217.4	24692924660	17.11	18.73	1.52E+11	6.84	13.65	2006
12.6	11.33	2333.5	30731712733	16.27	20.85	1.63E+11	7.09	23.91	2007
12.2	10.89	2456.7	38463354545	16.80	22.39	1.68E+11	7.16	15.48	2008
11.2	11.35	2524.4	31831395217	12.55	19.19	1.8E+11	4.67	-9.11	2009
10.1	11.16	2602.5	39294821004	14.26	19.50	1.87E+11	5.15	7.96	2010
11.7	11.45	2593.2	39810015056	12.98	17.10	1.91E+11	1.76	-2.15	2011
19.5	11.18	2593.1	35965999591	8.11	16.03	2E+11	2.23	5.96	2012
8.7	11.35	2590.9	39479057454	7.87	14.21	2.06E+11	2.19	-8.42	2013
11.2	11.85	2608.3	36316468005	5.21	13.64	2.14E+11	2.92	1.71	2014
9.9	11.76	2665.2	31791237210	5.81	14.29	2.34E+11	4.37	8.60	2015
6.2	11.43	2725.6	32306890365	5.48	15.04	2.46E+11	4.35	11.23	2016
22.9	10.09	2785.2	24404459685	1.78	15.27	2.44E+11	4.18	11.32	2017

Source : http://www.Elbank_Eldawly.Data.Country.EG.Com

٢. اختبارات السكون والاستقرار: Stationary Tests

هناك العديد من الاختبارات التي يمكن استخدامها في اختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة أم لا، أي التأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، فضلاً عن تحديد درجة التكامل في بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات، ومن أهم البرامج الإحصائية الجاهزة التي تتوافر فيها مثل هذه الاختبارات برنامج E-Views، Easy-Reg، Cat-Rat وغيرها.

ومن أهم الاختبارات في هذا الصدد:

اختبار "ديكي – فولر" البسيط (DF) Dickey-Fuller، واختبار "ديكي – فولر" الموسع Augmented Dickey- Fuller ADF، واختبار فيليبس – بيرون Philips- Perron Test، اختبار "كوايت كويسكي Kwiat-Kowski"، واختبار شميدت بيرون Perron، شن Shin، اختبار Kwiatkowski-Shin، اختبار Rothemberg، دالة الارتباط الذاتي "Autocorrelation Function".

وسوف يتم استخدام اختبارات ADF، KPSS لتحديد درجة تكامل المتغيرات، وبعد إجراء اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests لتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية لبيانات المتغير مستقرة Stationary أم لا لتفادي مشكلة الانحدار المزيف Superior Regression حيث تكون قيمة R_2 مرتفعة علي غير الحقيقية، وتكون نتائج اختبارات المعنوية F، T، معنوية وهي غير صحيحة، لأن نتائج جودة توفيق المعادلة لا تكون صحيحة إلا في حالة التوزيع الطبيعي وثبات المتوسط والتباين، وفيما يلي يتم إجراء اختبار استقرار stationary بيانات السلاسل الزمنية للنموذج المقترح للتأكد من خلوها من جذر الوحدة Unit Root Tests ولتحديد درجة الاستقرار في ضوء اختبارات ADF، kpss وذلك لتحديد درجة تكامل واستقرار المتغيرات:

يُعتبر اختبار جذر الوحدة Unit Root Tests من الاختبارات الرئيسية التي تقيس مدى سكون السلاسل الزمنية كخطوة أولية نحو تحليل علاقة الانحدار بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة، و يهدف اختبار سكون السلسلة الزمنية إلى

الحصول على سلاسل زمنية مستقرة ، وذلك لتفادى ظاهرة " الانحدار الزائف" Spurious Regression Phenomena حيث تكون متغيرات النموذج غير ساكنة Non-Stationary في مستوياتها ، أي نفس قيم المتغير في صورتها الأصلية ، ثم يتم استخدام هذه البيانات في تقدير معاملات النموذج ، ومن هنا تكون النتائج مُضللة أو مُزيفة، وهو ما أشار إليه Newbold, (1974) Granger.

وقد تم إجراء الاختبارات على ثلاث مراحل هي:

١. مرحلة حد ثابت دون اتجاه زمني Intercept

٢. مرحلة حد ثابت واتجاه زمني Trend And Intercept

٣. مرحلة دون اتجاه ثابت واتجاه زمني None

والتي أسفرت عن أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة في المستوى (أي بدون تدخل بأخذ الفرق الأول أو الثاني أو اللوغاريتم) وهو ما يتيح استخدام تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية بطريقة (OLS) Ordinary Least Squares دون الخشية من الوقوع في الانحدار الوهمي أو المزيف Superior Regression، ووفقاً للنظرية الاقتصادية والدراسات القياسية في هذا الصدد تأخذ الدالة شكل الانحدار المتعدد وفقاً للصيغة التالية:

$$T^{-2} \sum_t^2 = 1s^2t$$

$$LM = \frac{\quad}{s^2(L)}$$

(١) حيث أن st: المجاميع الجزئية لبواقي تقدير النموذج: أي أن

$$S_t = \sum_t^t = 1^e i$$

(٢) S² (i) : التباين طويل الأجل المقدر

حيث يختلف الفرض العدمي هنا ليصبح عبارة عن فرض أن السلسلة الزمنية موضع الاختيار ساكنة في الزمن من خلال مضاعف لاجرانج LaGrange Multiplex (LM) ، ويتميز اختبار KPSS بأنه يعمل على التفرقة من السلاسل التي يمكن أن تكون ساكنة و السلاسل غير الساكنة، والتي تظهر جذر الوحدة، بالإضافة إلى التمييز بين

السلاسل التي تحتوى على مجموعة من البيانات لا يمكن من خلالها التمييز بما إذا كانت السلسلة ساكنة أو متكاملة و تكون الفروض على النحو التالي:

الفرض العدمي: السلسلة ساكنة ولا يوجد بها جذر للوحدة $H_0: \alpha = 0$

الفرض البديل: السلسلة غير ساكنة ويوجد بها جذر للوح $H_1: \alpha > 0$

ويتم قبول فرض العدم إذا كانت تاو المحسوبة t_{cal} أقل قيمة من الجدولية T_{tab} عند مستوى معنوية ١%، ٥%، ١٠% وتصبح السلسلة في هذه الحالة مستقرة من الدرجة صفر، ويرمز لها بالرمز $I(0)$ بينما يتم قبول الفرض البديل إذا ما كانت قيمة تاو المحسوبة t_{cal} أكبر من قيمة تاو الجدولية T_{tab} عند ١%، ٥%، ١٠، ويكفي أن يتحقق هذا الشرط عند هذه القيمة الحرجة.

أمّا في حالة قبول الفرض البديل والقائل بوجود جذر للوحدة في السلسلة الزمنية، وهذا ما يعنى أنّ السلسلة الزمنية غير مستقرة، فإنه يتم أخذ الفروق الأولى للسلسلة، وأما إذا استقرت السلسلة عند هذا الوضع فإنّها تصبح سلسلة مستقرة من الدرجة الأولى ويرمز لها بالرمز $I(1)$ ، وإذا لم تستقر القيم يتم أخذ الفروق الثانية للسلسلة، فإن استقرت السلسلة عند هذا الوضع فإنّها تصبح سلسلة مستقرة من الدرجة الثانية، ويرمز لها بالرمز $I(2)$ ، ويلاحظ أنه لا يمكن إجراء الانحدار الأعلى للسلاسل المستقرة فقط من نفس الدرجة.

وفيما يلي النتائج المتحصل عليها باستخدام الحزمة القياسية **E-VIEWS 10** الاصدار العاشر على النحو التالي:

د. محمود أحمد المتيم - د. أمانى صلاح محمود المخزنجى

وتشير النتائج بوضوح إلى أنّ بعض السلاسل الزمنية للمتغيرات وفقاً لاختبار ADF متكاملة من الدرجة صفر (0) حيث استقرت في المستوى عند مستوى معنوية مختلف مثل $gcapital$ & inf ، والبعض الآخر قد استقر بعد أخذ الفرق الأول (1) I مثل $gdpcapit$ ، $govexp$ ، $save$ ، $income$ ، أما عند استخدام اختبار KPSS تشير النتائج إلى أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر ، وإن كان بعضها معنوي عند مستوى ٥% والبعض الآخر عند مستوى معنوية عند ١٠% ، وفي ضوء هذه النتائج يمكن استخدام طريقة OLS في تقدير العلاقات المختلفة دون الوقوع في مشكلة الانحدار المزيف Superior Regression

وبما أن السلسلتين مستقرتين ومتكاملتين من نفس الدرجة (0) I ، يصبح بالإمكان إجراء اختبار التكامل المشترك بين هذين المتغيرين وفقاً لمنهجية انجل جرانجر ذات الخطوتين ، حيث نقوم في البداية بتقدير العلاقة طويلة الأجل بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ، ومن ثم نقدر العلاقة قصيرة الأجل المتمثلة في نموذج تصحيح الخطأ (ECM). هذا الأخير يأخذ صيغة العلاقة طويلة الأجل ، على أن يأخذ المتغيرين بالفرق الأول لهما مع إضافة سلسلة بواقي تقدير العلاقة طويلة الأجل مبطأة لفترة واحدة كمتغير مستقل في العلاقة قصيرة الأجل.

نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بطريقة المربعات الصغرى العادية:

قام الباحثان بتقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي المُمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ($gdpcapit$) كمتغير تابع و كل من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ($gcapital$) ، الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ($Govexp$) ، صافي الدخل القومي ($income$) ، إجمالي الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ($save$) ، معدل التضخم (inf) ، كمتغيرات مستقلة بطريقة المربعات الصغرى وكانت النتيجة كالتالي :

- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 ٩٨,٢ %.
- ثبوت معنوية علاقة الانحدار ككل وفقاً لاختبار $F_c(٢٤٢,٢)$.

- طبقاً لاختبار T_c تثبتت معنوية كل من صافي الدخل والادخار، ولم تثبت معنوية باقي المتغيرات، وفيما يتعلق بإحصائية (W.D) "Durbin- Watson" والتي قدرها (١,٢٤٣) فإنها تقع أقل من الحد الأدنى مما يدل على وجود مشكلة الارتباط الذاتي (قيمة مرتفعة لمعامل التحديد، معنوية الانحدار ككل، عدم معنوية كل متغير مستقل على حدي وفقاً لاختبار T_c) بين الأخطاء مما يستدعي استخدام طريقة الانحدار التدريجي.

نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بطريقة المربعات الصغرى العادية مع استخدام الانحدار التدريجي: **Stepwise**

بإعادة تقدير العلاقة بين المتغيرات مع استخدام طريقة stepwise أسفرت النتائج عما يلي:

- عن تحسن قيمة معامل التحديد R^2 على مرحلتين الأولى قدرها ٩٥,٧% بالنسبة لمتغيري صافي الدخل، الادخار، والثانية ٩٧,٩% بالنسبة لباقي المتغيرات واهمها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- اتضحت معنوية علاقة الانحدار ككل وفقاً لاختبار F_c حيث بلغت (573.3)، (٢٧,٠٥).

طبقاً لاختبار T_c تثبتت معنوية كل من صافي الدخل والادخار على الترتيب عند مستوى معنوية ١%.

- مشكلة الازدواج الخطي، وفيما يتعلق بإحصائية D.W والتي قدرها (١,٧٨٩) فإنها تقع بين الحد الأدنى والأعلى (أي في منطقة الحسم) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

٣. اختبار العلاقة السببية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي :

- اختبار السببية لجرانجر (Granger):

أكد التحليل السابق لاختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي، كما أثبت التحليل ذاته وجود علاقة سببية تتجه من الادخار المحلي نحو النمو الاقتصادي على المدى البعيد، ومن ثم نختبر مدى وجود علاقة سببية في المدى القصير، وذلك من خلال إجراء اختبار سببية جرانجر.

جدول رقم (٧) تقدير علاقة السببية لجرانجر بين بعض متغيرات الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 12/15/19 Time: 21:24

Sample: 1990 2017

Lags: 2

Null Hypothesis:	F-	Obs	Statistic	Prob.
GROSS_CAPITAL_FORMATION___OF_DP_ does not Granger Cause GDP_CAPITA	26	0.863000	4.363	
GDP_CAPITA does not Granger Cause GROSS_CAPITAL_FORMATION___OF_DP_	6.944870	0.0048		
GROSS_CAPITAL_FORMATION_GROWTH does not Granger Cause GDP_CAPITA	26	0.953670	4.014	
GDP_CAPITA does not Granger Cause GROSS_CAPITAL_FORMATION_GROWTH	0.219960	0.8044		
GROSS_DOMESTIC_SAVINGS does not Granger Cause GDP_CAPITA	26	1.694720	0.0472	
GDP_CAPITA does not Granger Cause GROSS_DOMESTIC_SAVINGS	1.518460	0.0421		

GROSS_DOMESTIC_SAVINGS___OF_GDP_
does not Granger Cause GDP_CAPITA 26 0.530760.5958

GDP_CAPITA does not Granger Cause
GROSS_DOMESTIC_SAVINGS___OF_GDP_ 1.547370.2361

NET_NATIONAL_INCOME does not Granger
Cause GDP_CAPITA 26 0.579280.5690

GDP_CAPITA does not Granger Cause
NET_NATIONAL_INCOME 0.840170.4456

GROSS_CAPITAL_FORMATION_GROWTH
does not Granger Cause
GROSS_CAPITAL_FORMATION___OF_DP_ 26 0.141150.8692

GROSS_CAPITAL_FORMATION___OF_DP_ does
not Granger Cause
GROSS_CAPITAL_FORMATION_GROWTH 1.530840.2395

GROSS_DOMESTIC_SAVINGS does not Granger
Cause
GROSS_CAPITAL_FORMATION___OF_DP_ 26 2.579240.0596

GROSS_CAPITAL_FORMATION___OF_DP_ does
not Granger Cause GROSS_DOMESTIC_SAVINGS 0.492370.6181

GROSS_DOMESTIC_SAVINGS___OF_GDP_
does not Granger Cause 26 2.270920.1280

GROSS_CAPITAL_FORMATION___OF_DP_

GROSS_CAPITAL_FORMATION___OF_DP_ does

not Granger Cause

GROSS_DOMESTIC_SAVINGS___OF_GDP_ 0.104150.9016

NET_NATIONAL_INCOME does not Granger

Cause

GROSS_CAPITAL_FORMATION___OF_DP_ 26 5.518020.0119

GROSS_CAPITAL_FORMATION___OF_DP_ does

not Granger Cause NET_NATIONAL_INCOME 0.017000.9832

GROSS_DOMESTIC_SAVINGS does not Granger

Cause

GROSS_CAPITAL_FORMATION_GROWTH 26 1.876190.0310

GROSS_CAPITAL_FORMATION_GROWTH does not

Granger Cause GROSS_DOMESTIC_SAVINGS 1.27351 0.7634

١. اظهر الاختبار وجود علاقة سببية في اتجاهين بين كل من الادخار المحلي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على المدى القصير بمستوى معنوية يقترب من ٥%، $f=1.78$ ، أي أنّ كل منهما يتسبب في الآخر فالادخار يؤدي إلى النمو، وكذلك النمو يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وبالتالي إلى الادخار.

٢. كما اوضحت النتائج وجود علاقة سببية من اتجاه واحد بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي باتجاه التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي عند مستوى معنوية ٥%، $f=2.6$ ، أي أنّ متوسط نصيب الفرد سبب في التكوين الرأسمالي وذلك عن طريق الادخار وليس العكس .

٣. كما أوضحت النتائج وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من صافي الدخل باتجاه التكوين الرأسمالي عند مستوى معنوية ١%، $f = 5.52$ وليس العكس، وهي تؤكد النتائج السابقة.

مما سبق يتضح وجود علاقة تكاملية وسببية على المستوى القصير أيضاً بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي.

النتائج:

١. أوضحت النتائج وجود علاقة طردية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل معاً وهي متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، مما يُوصى بقبول الفرض الأول القائل بوجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الادخار المحلي و النمو الاقتصادي في مصر وذلك على المدى الطويل عند مستوى معنوية ١% ، $t = 5.2$ ، حيث بلغ معامل التحديد $R^2 = 97,7$ ، كما أوضحت النتائج أيضاً وجود علاقة طردية بين المتغيرين على المدى القصير عند مستوى معنوية ٥% ، $f = 1.78$ وذلك بوجود علاقة سببية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي.

٢. قبول الفرض الثاني وهو توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل والنمو الاقتصادي في مصر، حيث أكدت النتائج على وجود علاقة طردية بين المتغيرين في المدى الطويل عند مستوى المعنوية ١%، $t = 6.75$ بينما لم تثبت العلاقة في المدى القصير.

٣. رفض الفرض الثالث وهو توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي في مصر، حيث لم تثبت المعنوية في الأجلين الطويل والقصير.

التوصيات:

١. تنمية ودعم القطاع الخاص لزيادة الانتاج من خلال تقديم حوافز ضريبية، تخفيف الأعباء الاجتماعية مما يؤدي ذلك الى زيادة الادخار التي تزيد من معدلات النمو الاقتصادي في مصر.

٢. ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي في مصر المتغيرات المستقلة في النموذج المصحح (ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمتها في الفترات المستقبلية اتخاذ مختلف التدابير اللازمة التي من شأنها تزيد من معدلات النمو الاقتصادي.
٣. زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد المصري على تمويل المدخرات المحلية وعدم الاعتماد على المنح والقروض الأجنبية لتمويل التنمية.

المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

الكتب:

١. القرشي، مدحت (٢٠٠٧). التنمية الاقتصادية، عمّان، دار وائل للنشر، ط ١.
٢. عدلي، سوازن (١٩٨٧م)، أبجدية علم الاقتصاد- ترجمة خضر نصار، الاردن، مركز الكتاب الاردني، ط ١.
٣. غطاس، نبيه، (١٩٨٥م)، معجم المصطلحات الاقتصادية والمالية وادارة الأعمال، لبنان، مكتبة لبنان، ط ٢.
٤. مصطفى، عبد اللطيف (٢٠١٤م)، عبد الرحمان بن سانيه، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
٥. زكي، رمزي (١٩٦٦). مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية. القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر.
٦. القرشي، محمد صالح تركي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠م.
٧. بهاء الدين، زياد أحمد (٢٠١٦)، رؤية بديلة لإصلاح تشريعات الاستثمار، الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد (١).

الرسائل:

١. آدم، فتحي أحمد علي (٢٠١٥). أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في السودان ١٩٩٠ - ٢٠١٣، رسالة دكتوراة منشورة. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا - الاقتصاد التطبيقي.
متاح على <http://repository.sustech.edu/handle/123456789/13352>
٢. كبير، مولود، (٢٠٠٧) الادخار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٤) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
٣. زيتوني، عبد القادر (٢٠١١) مُحددات الادخار في القطاع العائلي بالجزائر دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٨. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. نقود وبنوك. جامعة الشلف.
٤. ساسية، خضراوي (٢٠٠٩) دور الادخار المحلي في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٦)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة البليدة.
٥. خلادي، إيمان نور اليقين (٢٠١٢) دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير جامعة الجزائر.

الدوريات:

١. دحو، محمد، صديقي أحمد (٢٠١٩). أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٧). مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. مج ٨. ع ٤. ص ٦٦٢: ٦٩٧. المركز الجامعي - معهد الحقوق والعلوم السياسية. متاح على <http://search.mandumah.com/Record/976806>
٢. سلامي، أحمد (٢٠١٢) أهم مؤشرات الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٠. مجلة الباحث. جامعة ورقلة. الجزائر. عدد ١١.

أوراق العمل:

١. حلمي، أمنية (٢٠١٥م)، تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري المصري، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ديسمبر. متاح على <http://www.Eces.org.eg>

التقارير:

١. الكتاب الاحصائي المصري السنوي - الحسابات القومية، ٢٠١٦م.
٢. الاقتصاد المصري: المشكلات المعاصرة والحلول المقترحة، نظرة عامة على الاقتصاد المصري، مايو ٢٠١٦م.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Books:

1. **Handbook of national accounting: national accounts** – a practical introduction, united nations ,2006, p:31.
2. Jochumzen, Peter (2010), **Essentials Of Macroeconomics**, Ventus Publishing Aps ©2010, P:22.
3. Stephen L.Slavin (2010) , **Macroeconomics**, Ninth Edition, Published By McGraw-Hill/ Irwin ©2009, New York, P: 58.
4. Schumpeter, J. 1939. **Business Cycles: A Theoretical, Historical, and Statistical Analysis of the Capitalist Process**. London: McGraw-Hill.
5. Michael P. Todaro & Stephen C. Smith, **Economic Development** ,12 th Edition, Copyright © 2015, Copyright © 2015 United States of America.

Journal:

1. Bassam Abu Al-Foul (2010), The Causal Relation between Savings and Economic Growth: Some Evidence from MENA Countries, Topics in Middle Eastern and African Economies Vol. 12, September 2010, pp: 1-12.

Working paper:

1. Adams, R (2002) Economic Growth, Inequality and Poverty: Findings from a New Data Set, Policy Research Working Paper 2972, World Bank .
2. and Ravallion, M and S Chen (1997) ‘What Can New Survey Data Tell Us about Recent Changes in Distribution and Poverty?’ World Bank Economic Review, 11(2): 357-82 .

web sites:

1. http://www.Elbank_Eldawly.Data.Country.EG.Com.
2. [:http://egypt.opendataforafrica.org/IMFWEO2014Oct/imf-world-economic-outlook-october-2018](http://egypt.opendataforafrica.org/IMFWEO2014Oct/imf-world-economic-outlook-october-2018).

الملاحق

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5026639.858	5	1005327.972	242.481	.000 ^b
	Residual	91212.147	22	4146.007		
	Total	5117852.004	27			

a. Dependent Variable: gdpcapit

b. Predictors: (Constant), inf, gcapital, govexp, income, save

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.991 ^a	.982	.978	64.38949	.982	242.481	5	22	.000	1.243

a. Predictors: (Constant), inf, gcapital, govexp, income, save

b. Dependent Variable: gdpcapit

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	172.823	261.141		.662	.515
	gcapital	10.670	6.234	.079	1.712	.101
	govexp	1.259	20.102	.002	.063	.951
	save	21.201	5.444	.201	3.894	.001
	income	9.822E-9	.000	1.185	23.179	.000
	inf	.769	2.598	.010	.296	.770

a. Dependent Variable: gdpcapit

Model Summary^c

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.978 ^a	.957	.955	92.40906	.957	573.320	1	26	.000	
2	.990 ^b	.979	.977	65.30697	.023	27.058	1	25	.000	1.789

a. Predictors: (Constant), income

b. Predictors: (Constant), income, save

c. Dependent Variable: gdp capit

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	916.669	52.965		17.307	.000
	income	8.107E-9	.000	.978	23.944	.000
2	(Constant)	396.059	106.855		3.707	.001
	income	9.549E-9	.000	1.152	26.075	.000
	save	24.292	4.670	.230	5.202	.000

a. Dependent Variable: gdp capit

**The effect of savings on economic growth : the case of a
developing economy (by application to Egypt)**

Dr. Mahmoud Ahmed Al-Motayem

*Assistant Professor of Economics
Faculty of Commerce - Menoufia University*

Dr. Amany Salah Al-Makhzangy

*Doctor of Philosophy -
Economics Studies and Research*

Abstract

The problem of low savings in developing countries is the most important factor behind the decline in economic growth rates, which drives them to rely on external financing for investment, which is not desirable because of its negative effects on the economy of any country due to the burdens incurred by it, and therefore, domestic savings are considered necessary. It is vital to achieve an appropriate economic growth rate, and this study aims to show the effect of local savings on economic growth in Egypt, where it was found through the standard study that local savings in Egypt during the period (1990 - 2017) have a significant effect on economic growth in the short and long term. Generally, it is recommended to accept the first hypothesis, which is the existence of a direct relationship with statistical significance between local savings and economic growth in Egypt, in the long term at the level of significance of 1%, $t = 5.2$, where the coefficient of determination reached 97.7 R², and the results also showed a direct relationship between The two variables in the short term are at the level of significance 5%, $f = 1.78$, and that there is a causal relationship between local savings and economic growth.

Key words: Domestic savings, economic growth, relationship estimation .

د. محمود أحمد المتيم - د. أماني صلاح محمود المخزنجي

(*) محمود أحمد المتيم، أستاذ مساعد الاقتصاد بكلية التجارة جامعة المنوفية. له اهتمامات بحثية في المجالات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، والتنمية المستدامة والاقتصاد القياسي.

(**) أماني صلاح محمود المخزنجي، دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، لها اهتمامات بحثية في الدراسات الاقتصادية والبحوث المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والاقتصاد القياسي.